

السياسة تنعكس على المجتمع استقراراً أو فتناً الأمن العام: الكه معنيون بحفظ الأمن السياسي

يجمع علماء الامن والاجتماع على ان الاستقرار والسلام في اي مجتمع يحتاجان الى 4 ركائز اساسية: شرطة تكافح الجرائم في اشراف قضاء نزيه، استقرار اقتصادي يجعل افات الفقر والبطالة التي تعد ارضا خصبة لنمو الجرائم والتطرف والارهاب شبه معدومة، مسؤولون سياسيون يعززون بادائهم حفظ الاستقرار الاجتماعي - السياسي، واعلام مسؤول لا يحرض



التحريض ليس فعلا سياسيا بل فعلا جرميا.

كلما وقع خلاف سياسي بين طرفين متنازعين من شأنه ان ينعكس سلبا على الاستقرار العام. لذلك تبقى المديرية العامة للامن العام في حالة جهوز دائم، لا تكل ولا تمل في محاولاتها الدؤوبة لحل اي خلاف يستجد، حماية للسلم الاهلي. في المقابل، هناك حقيقة ثابتة ونهائية في علم السياسة، مفادها ان اولى واجبات كل من يتعاطون الشأن السياسي هي حفظ الامن السياسي في المجتمع وحمايته.

ما تعريف الامن السياسي؟ ما هي ركائزه، اهدافه، اشكال ومخاطر اهتزازة؟ ما هي واجبات السياسي تجاه مجتمعه بحسب علم السياسة؟ وما الذي تقوم به المديرية العامة للامن العام حماية الامن السياسي اللبناني منعا لأي انزلاق نحو الفتنة؟

الامن السياسي

مفهوم الامن السياسي حديث العهد نسبيا. لهذا السبب لا يوجد تعريف واحد له في العالم، بل تنوع تعريفاته بين بلد وآخر. على سبيل المثال، نجد ان تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي عام 1994، اشار صراحة الى الامن السياسي وعرفه على انه "الحماية من تهديد القمع السياسي والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة". في المقابل، نجد ان التعريف الاكثر انتشارا في العالم، هو الاقي: "يتضمن الامن السياسي العمل على التحرر من الخوف، وضمان تأمين

الحماية من تهديد القمع السياسي، والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة لجميع المواطنين في الوقت ذاته بلا استثناء او تمييز، على اعتبار ان تلك الحقوق هي حقوق مكتسبة لكل انسان، وتشكل العمود الفقري لاستقرار المجتمع".

ركائزه

يتضح جليا من هذا التعريف، ان ابرز ركائز الامن السياسي اربع:

1- التحرر من الخوف

يقصد بهذه العبارة حماية الفرد في المجتمع من الوصول الى اي حالة من

العالم، الى تأمين كل ما يلزم كي لا يصل بعض او معظم افراد شعبها الى اي من حالات الخوف تلك.

2- منع القمع السياسي

يقصد به تأمين اجواء عامة تجعل الفرد قادرا على التعبير عن ارائه وقناعاته السياسية بكل حرية، من دون ان ينتابه اي شعور بانّه قد يتعرض بسبب تعبيره الحر الى اي مضايقة او مكروه او خطر يطاوله بأي شكل من الاشكال، كمعاقبته بخسارة وظيفته في القطاع العام او الخاص مثلا، او حرمانه من التوظيف في القطاع العام اساسا، حجب اي ترقية يستحقها عنه، تعرضه للضرب او التهديد او الاعتقال او القتل وما شابه من وسائل القمع السياسي. تتمثل الركيزة الثانية للامن السياسي في حماية الحريات العامة، وعلى رأسها حرية التعبير السياسي للفرد في المجتمع.

3- منع الصراعات والحروب

اي الحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة لجميع المواطنين في الوقت ذاته من دون استثناء او تمييز.

كذلك ايجاد مناخ سياسي واجتماعي عام يتميز بالسلام والاستقرار والطمأنينة. كما يتميز من جهة اخرى بتعميم ثقافة قبول الاخر مع حقه في الاختلاف عنا، وثقافة حل الخلافات بالحوار والطرق الودية لحل النزاعات لا بطرق التحريض، التهديد، التحدي، العنف، والحرب التي لا تؤدي الا الى تفاقم المشاكل وخسارة كل الفئات لابنائهم واقتصادهم واستقرارهم، اي يكون الجميع خاسرا من دون استثناء. بحسب علم النفس السياسي، ان حل الخلافات بين اي دولتين او جهتين او شخصين عبر التحدي والصراعات العنيفة، هو دليل ضعف وتقوقع وانفعال وليس دليل



اللواء ابراهيم: في اي خلاف بين طرفين لبنانيين نعتبر الاول عيننا الاولى والثاني عيننا الثانية



نضج وذكاء وتفكير استراتيجي بعيد المدى لصالح كل الوطن.

4- المساواة في الحقوق

هي ابرز ركائز الامن السياسي واهمها، كما تعتبر من اهم مبادئ العدالة التي تركزها كل الشرائع المحلية والعالمية، على رأسها الدستور اللبناني. يقصد بها معاملة المواطنين كافة بالمساواة في ما بينهم بلا اي تمييز في الحقوق والواجبات لاسباب سياسية، دينية، عرقية، اقتصادية، وسواها. في هذا السياق، يؤكد علماء النفس والاجتماع والامن في العالم، ان كل ظلم لفئة او جماعة في اي مجتمع هو مثابة دفع لها نحو الانتفاضة، الثورة، محاولة اخذ حقوقها بالقوة والعنف، ونحو دفعها لمديها الى اي دولة اجنبية تساعدوا وتحميها من الظلم. بالتالي، لا امن سياسيا حيث يسود الظلم.

تعريف السياسي

مصدر عبارة السياسة في اللغة كلمة ساس، اي سبر امور الناس ورعى شؤونهم بما يحقق خيرهم واستقرارهم الاجتماعي والاقتصادي والوطني العام. على هذا الاساس، يعرف علم السياسة السياسي بأنه ذاك الشخص الذي يتولى تسيير شؤون جماعة وقيادتها، ومعرفة كيفية التوفيق بين كل التوجهات الانسانية المختلفة، والتفاعلات بين افراد مجتمع واحد او اكثر، سواء كانت مناطقية او دينية او سياسية او اقتصادية، احتراماً لحقوق الجميع وضماناً للصالح العام، في ظل اجواء من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي الذي يسعى بكل قدراته الى تحقيقه.

السياسيون اول المعنيين

من خلال مقارنة تعريف الامن السياسي وركائزه، مع تعريف السياسة ودور



الامن العام يتعاطى مع الجميع وفق مفهوم الاب الصالح.

◀ وواجب اي شخص يتعاطاها، يتضح لنا جليا ان الاهداف التي تعد متاثبة العمود الفقري لواجبات اي سياسي من جهة اولى، كما للامن السياسي من جهة ثانية، هي واحدة. بالتالي، ان كل سياسي معني في الدرجة الاولى بحماية الامن السياسي الذي هدفه تحرير المواطنين من الخوف والقمع السياسي، منع الوصول الى صراعات تهز امن المواطنين واستقرارهم واقتصادهم وتدفعهم نحو الحرب او الهجرة، تعزيز المساواة بينهم بما يحقق العدالة ويجعل الاستقرار الاجتماعي متينا. فالسياسة لخدمة المجتمع، لا لتحويل المجتمع خادما للسياسي.

مخاطر اهتزازه

ان مخاطر تلاشي او انهيار الامن السياسي، اي انتشار الخوف والحرمان والفقير والعوز والقمع السياسي، الصراعات والتحرير، اللامساواة بين المواطنين، تؤدي حتما الى نتائج سلبية جدا على كل الوطن وجميع المواطنين. نذكر منها على سبيل المثال:

- ارتفاع نسب الجرائم بشكل كبير جراء تفشي الفقر والعوز والحرمان.
- ارتفاع نسب الخلافات والصدمات الدينية، السياسية، الحزبية، المناطقية جراء سيطرة ثقافة التحريض والتفرقة على ثقافة الحوار والسلام.
- تفشي افات الفقر، البطالة، الحرمان، الجهل، جراء ضعف او انهيار الاقتصاد وندرة او انعدام التقديمات الاجتماعية، وسواها من العوامل.
- تلاشي مؤسسات الدولة وتفككها وضعف هيبتها ودور القانون.
- ارتفاع نسب الهجرة الفردية والعائلية بشكل كبير بحثا عن الامان والامن الانساني، اي الغذائي، الصحي، الثقافي، وسواها.

اولى واجبات السياسيين حفظ الامن السياسي

جرائم لا سياسة
معظم الافعال التي تؤدي الى خلل ما في الامن السياسي، تؤلف جرائم يعاقب عليها القانون اللبناني. على سبيل المثال، سنتوقف عند فعل التحريض الذي يكاد يكون الخبز اليومي للكثير من السياسيين اللبنانيين، خاصة قبيل مواسم الانتخابات. فالتحريض ليس جزءا من العمل السياسي ووسيلة لشد عصب المحازبين او الناخبين وسواهم، بل هو من جهة اولى تصرف لا دخل له بالسياسة كما يعرفها علم السياسة. من جهة ثانية، يد التحريض جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات اللبناني الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 340 تاريخ 1 اذار 1943. فالمادة 317 منه تنص على ان كل من يرتكب جريمة من الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية او تعكر الصفاء بين عناصر الامة، وفقا لما يلي:

- كل عمل، وكل كتابة، وكل خطاب، يقصد منها او تنجم عنها اثاره النعرات المذهبية، او العنصرية، او الحزبية على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الامة، يعاقب عليها الفاعل:

- 1- بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات.
- 2- بالغرامة من 100 الف ليرة الى 800 الف.
- 3- بالمنع من ممارسة الحق في تولى الوظائف والخدمات في ادارة شؤون الطائفة المدنية، او ادارة النقابة التي ينتمي اليها. وبالمنع من الحق في ان يكون ناخبا او منتخبا في جميع منظمات الطوائف والنقابات.
- 4- يمكن للمحكمة ان تقضي بنشر الحكم (مثلا في جريدة او...).
- 5- يمكن للمحكمة ان تقضي بالمنع من الإقامة.
- 6- يمكن للمحكمة ان تقضي بالاعراض من البلاد اذا كان الفاعل اجنبيا.

الاب الصالح

ان المديرية العامة للامن العام، انطلقا

من صلاحياتها القانونية في مجالات الامن الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي وسواها، تولي موضوع حماية الامن السياسي اللبناني اولوية قصوى. ليس في شقه الامني فحسب، بل في كل وجوهه الاجتماعية، الاقتصادية، الانسانية، وسواها. نذكر ما تقوم به في مختلف تلك المجالات على سبيل المثال لا الحصر:

1- تعد المديرية العامة للامن العام اول مؤسسة امنية في الشرق الاوسط اعتمدت وطبقت استراتيجيا الامن الاستباقي منذ سنوات، وقد حققت نجاحات كبيرة يشهد لها الداخل والخارج على صعيد توقيف العديد من الشبكات ارهابية قبيل ساعات او ايام او اسابيع قليلة من توقيت تنفيذها لمخططاتها الارهابية التي كان من شأنها ان تودي بعشرات او مئات الضحايا.

2- ساهمت المديرية العامة للامن العام اخيرا، عبر العلاقات الممتازة لمديريها العام اللواء عباس ابراهيم مع دولة العراق الشقيقة، في تأمين النفط من العراق لتوليد الطاقة الكهربائية في لبنان لساعات عدة يوميا، على فترة سنة قابلة للتجديد، وذلك حماية للامن الاجتماعي والاقتصادي اللبناني.

3- ساهمت المديرية وتساهم، عبر شعبة التعاون العسكري المدني ضمنها، في انجاز العديد من المشاريع الانمائية في العديد من المناطق اللبنانية، الى جانب توزيع مساعدات انسانية للعائلات المحتاجة في مختلف المناطق اللبنانية، مرات عدة، توزيع هدايا لاطفال في العديد من المدارس ودور الإيتام، وسواها الكثير من المشاريع المماثلة، بالتعاون مع جهات رسمية ومدنية، محلية ودولية.

4- تقوم المديرية بشكل اصبح شبه متواصل، بمؤازرة عدد من الوزارات، في مهام لها طابع اجتماعي، اقتصادي، انساني. كمؤازرتها لوزارة الصحة في مكافحتها لوباء كورونا وذلك عبر

اجراءات عدة، تمثلت في تعقيم كل مخيمات الوافدين السوريين، توزيع مواد تعقيم على العديد من مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مختلف المناطق وسواها من الامور الوقائية المماثلة، مؤازرة وزارة الاقتصاد والتجارة عبر الاشراف على عمليات توزيع المحروقات، اجراء جردات لجميع خزانات الوقود الموجودة في لبنان وسواها، مؤازرة وزارة التربية والتعليم العالي في ضبط امن قسم من مراكز الامتحانات الرسمية وغيرها.

5- يعلم الجميع بأن المديرية العامة للامن العام وعلى رأسها اللواء عباس ابراهيم، قامت وتقوم بجهود جبارة لحل الكثير من الخلافات التي يكون لها انعكاسات سلبية، مباشرة او غير مباشرة،

على امن لبنان واستقراره واقتصاده وعلاقاته الدولية. في هذا السياق، نجحت المديرية في عقد اتفاقات عدة بين جهات لبنانية متخصصة بعيدا من الاعلام، تقضي بوقف اي حملات تشهير او تخوين بينها، من خلال تعاونها الايجابي في مختلف مؤسسات الدولة تحقيقا للصالح العام. علما ان المديرية لا تتوقف لحظة عن سعيها الى تحقيق الاستقرار والطمأنينة والسلام التي هي من ابرز ركائز الامن السياسي اللبناني. في هذا الصدد، يؤكد المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، خلال لقاءاته مع الضباط والعسكريين، على ما مفاده: "في اي خلاف بين اي طرفين لبنانيين نعتبر الاول عيننا الاولى، والثاني عيننا الثانية".

حل النزاعات بالطرق الودية

تنص القوانين الدولية على خمس وسائل ودية، اي دبلوماسية وسياسية لحل النزاعات، هي في اختصار:

- التفاوض المباشر: هو عبارة عن مشاورات ومباحثات تجري بين دولتين او فريقين متنازعين او اكثر، بقصد تسوية خلاف او نزاع قائم بينهما بطريقة ودية مباشرة. لا توجد شكليات قانونية محددة في اجراء المفاوضات، اذ قد تكون شفوية او خطية. قد يفضل الاعضاء انجازها بمفردهم، او عبر الاستعانة بطرف ثالث محط ثقة الطرفين.
- المساعي الحميدة: تطبق عندما تفشل المفاوضات، او عندما ينشب نزاع دولي ويسفر عنه سحب السفراء او قطع العلاقات مثلا. هذه الجهود يقوم بها طرف ثالث، من تلقاء ذاته او بناء على رغبة احد اطراف النزاع. لا شكليات قانونية محددة في المساعي الحميدة، وينتهي دور القائم بها بمجرد موافقة الطرفين على الدخول في المفاوضات او على معاودتها.
- الوساطة: مسعى ودي تقوم به دولة ثالثة، او شخصية حيادية، من اجل ايجاد حل لنزاع قائم بين دولتين او جهتين متنازعتين او اكثر. الوسيط يشترك بشكل مباشر في المفاوضات وفي اعداد التسوية. لا شكليات او مدة زمنية محددة للوساطة الا اذا رغب اطرافها في تقييدها مدة محددة.
- لجان التحقيق: يتم اللجوء اليها في الحالات التي يكون فيها محور النزاع اختلاف على توصيف وقائع معينة. عادة، يحدد اطراف النزاع بموجب اتفاق خاص صلاحيات لجان التحقيق ومدة عملها وسائر التفاصيل، اي ان محور عملها تقني.
- لجان التوفيق: تؤلف عادة من ممثلين عن اطراف النزاع وطرف ثالث موثوق منه. مهمتها درس اسباب النزاع ورفع تقرير يقترح تسوية معينة له، اي دورها تقني - سياسي - دبلوماسي في آن واحد.



السياسة لخدمة المجتمع لا لتحويله خادما للسياسي.